الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب
(في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة)

ذ. جواد حسني سماعنه(*)

[1] توطئـــة

عجلت مرحلة الستينيات المتقلبة من هذا القرن في ولادة مكتب تنسيق التعريب (1961) الذي أنشـئ بتكليف رسمي من حكومات الدول العربية للنـهوض بأعباء المسألة المصطلحية، التي برزت في وقت كـانت العلوم فيه تضج بآلاف المصطلحات والمفاهيم الحديثـة التي أفرزها العصر الحديث. هذا ويمضي المكتـب في أعماله منذ ذلك الحين في اتجاهين متوازيين، هما:

أ) الاتجاه النظري المنهجي الذي تقـوم عليـه أعماله المعجمية، ويتجلى فيما يصدر عن مؤتمـرات المكتب وندواته وحلقاته من قـرارات وتوصيـات واقتراحات بخصوص العمل المصطلحي عامة.

ب) الاتجاه المعجمي العملي المكرس لإعـداد معاجم المصطلحات الموحدة والتي صدر منها حـتى الآن واحد وأربعون معجما تضم مئة وعشرين ألـف وحدة مصطلحية ثلاثية اللغة (انجليزي، فرنسي، عربي) في موضوعات التعليم العام والجامعي والتقني. هـذا إضافة الى تسعة مشروعات معجمية في طور التوحيد، تشتمل على ستين ألف وحدة مصطلحية، ومائة ألـف وحدة أخرى نشرت مستقلة في معجمات وقوائـم، أو على صفحات (اللسان العربي) كمادة احتياطية خـام يلجأ اليها عند الحاجة.

إن دراسة الحركة المعجميـة والمصطلحيـة في مكتب تنسيق التعريب باتجاهيها النظري والعملـي، قصد وصفها ومساءلتها وتقويمها، يقتضي منا وضـع هذه الحركة في سياق النظريات المصطلحية الحديثـة المنبثقة عن علـم المصطلـح الحديـث، وفي ضـوء الاتجاهـات المصطلحيـة السـائدة في المؤسسـات المصطلحية الدولية الحديثة.

[2] النظرية المصطلحية العامة (Terminology)

[1.2] النظرية المصطلحية العامة : ماهي؟

يعزى استعمال مصطلح النظريـة في مجـال البحث المصطلحي عاماً وخاصاً الى البروفيسور يوجين فوستر (E.Wuster)(1) الأستاذ بجامعة فينا ومدير مركز المعلومـات الـدولي للمصطلحـات (INFOTERM) (سابقا) الذي أرسى معالم علم المصطلحات بمعاونـة فريق من الخبراء أمثال هيلمـوت فيلـبر وولفـانجح

(*) خبير بمكتب تنسيق التعريب بالرباط

نيدوبيتي وجالينسكي وغيرهم ممن ساهموا في أعمال المدرسة النمساوية. فالنظرية العامة لعلم المصطلحات وفقا لمقاربات هذه المدرسة هي: ذلك الفرع من علم المصطلحات الذي يعنى بما يلي(2):

* المفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها.
* تسمية ووصف المفاهيم تعريفا وشرحا (مبادئ التسمية)
* مكونات المصطلحات وتراكيبها واختصاراتها
* العلامات اللغوية للمصطلحات من حيث التخصيص
* التقييس والتوحيد المصطلحيان

يحدد هيلموت فيلبر ثلاث مقاربات تجسد النظرية العامة لعلم المصطلحات، هي:

[1.1.2] المقاربة المفاهيمية : وتتجلى في النظر الى المفهوم (concept) في علاقته بالمفاهيم المجاورة، وفي مطابقته لعناصر حقله، وتعيين المصطلحات وفقا لنظام المفاهيم الذي تندرج فيه(3)

[2.1.2] المقاربة الفلسفية : تلتقي هذه المقاربة مع المقاربة المفاهيمية وتستندان معا الى نفس المرجع المنطقي مع فارق واحد هو أن المقاربة الفلسفية ترتكز على التصنيف، الذي يعد أساسا مكينا في النظرية العامة لعلم المصطلحات في توجهه الفلسفي.(4)

[3.1.2] المقاربة اللسانية : التي تعتبر الوحدات المصطلحية مجموعات فرعية من المعجم العام، ولغات خاصة متفرعة عن اللغة العامة. تبحث هذه المقاربة في المظاهر اللسانية للظاهرة المصطلحية، ومن ضمنها الصناعة المعجمية(5).

وقد ساهمت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في تكريس النظرية المصطلحية العامة بجملة من الأدلة تشتمل على مقاييس ومواصفات، اقترحتها للتطبيق في المؤسسات المصطلحية الدولية عامة، منها:(6)

* دليل مبادئ التسمية (1968 – R 704)
* دليل التوحيد الدولي للتصورات (المفاهيم) والمصطلحات وتعريفاتها (1968 – R 860)
* معجم مفردات علم المصطلح (1969 – R1087)

[2.2] مظاهر النظرية المصطلحية العامة بالمكتب

يستعمل مكتب تنسيق التعريب كلمة (منهجية) وصفا واستثمارا وتعويضا لمصطلح (النظرية العامة – GTT) الذي لم يرد في مجمل وثائق العمل المصطلحي المكتبية وفي النصوص الصادرة عن ندوات ومؤتمرات التعريب. إن مفهوم المنهجية في ضوء المبادئ التي اتفق عليها لفيف من الخبراء والمتخصصين العرب في عدة مؤتمرات وندوات يعكس بلا شك بعضا من مفاهيم النظرية العامة كما تعرفناها في الوثائق الدولية، ولكنه لا يعكس أكثرها، بل الأهم فيها.

تستند نصوص منهجية المكتب إلى ما جاء أصلا في توجهات مؤتمرات التعريب وإلى ما تناثر من مبادئ مصطلحية ورشح من أفكار على مدى النقاش المصطلحي الدائر منذ بداية هذا القرن، خاصة في مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) الذي يصدر تباعا قرارات

جيدة في موضوعات مصطلحية عديدة. ولتجسيد هذه المبادئ المصطلحية، عقد مكتب تنسيق التعريب ندوة في الرباط (18-20 فبراير/شباط 1981) تحت عنوان (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة)(7) بمشاركة أهم المراكز العربية العاملة في مجال المصطلحات. كما عقد المكتب ندوة ثانية، امتداداً للأولى، في مجمع اللغة العربية الأردني خلال الفترة (6-9 سبتمبر/أيلول 1993)، ثم عرض نتائج وتوصيات هذه الندوة على مؤتمر التعريب السابع (الخرطوم - يناير/كانون الثاني 1994) الذي كلف لجنة علمية اختارها من بين أعضائه للنظر في تقرير الندوة(8).

تتضمن تقارير هاتين الندوتين ولجنة المؤتمر والتقارير الصادرة عن مؤتمرات التعريب مجموعة من المبادئ الأساسية هي ما يعرف بالمبادئ المنهجية المنظمة للعمل المصطلحي في المكتب وتدخل بالتالي في مجال النظرية العامة لعلم المصطلح في ميدانه العربي. تشتمل الوثيقة الصادرة عن ندوة الرباط (1981) على قسمين اثنين، الأول: المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، والثاني: مجموعة اقتراحات، ومن دواعي الأسف ان يُجزّأ عمل واسع الأطراف متشعب كهذا الموضوع، الذي أفرد له مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) أعدادا كثيرة من مجلته وعشرات الجلسات، في ثلاث صفحات لا غير.

تتضمن وثيقة الرباط ثمانية عشر مبدءاً وثمانية اقتراحات، تتمحور حول الجوانب الأساسية التالية(9):

* مجموعة من المبادئ الصوتية العامة (مثلا : أهمية الذائقة الصوتية في صوغ المصطلح)
* مجموعة من المبادئ الدلالية (مثلا: دلالة المصطلح على مسماه)
* مجموعة من المبادئ الصرفية والبنائية العامة (مثلا: اشتقاق المصطلح، ونحته، وتعريبه لفظيا)
* مجموعة من المبادئ السوسيوتاريخية العامة (مثلا: دور الاستعمال في شيوع المصطلح وتوحيده)

وقد اجتزأت ندوة الرباط مفاهيم مصطلحية كبرى و لم تعطها حقها من الاستقصاء، كنظرية المفهوم التي يقوم عليها علم المصطلح في مجاليه العام والخاص. أما مبادئ الترجمة والتعريب ومفاهيم النظرية الخاصة لعلم المصطلح (مثلا: مبادئ صناعة المعجم العلمي المختص)، ومفاهيم التقييس والتوحيد فقد تجاهلتها الى حد كبير، آية ذلك الاقتراح السادس الذي جاء في الوثيقة:

(التعاون مع لجنة المصطلحات التي شكلتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في وضع قواعد علم المصطلح تمهيداً لنشرها مواصفات عربية ووطنية)(10).

وعند النظر ملياً في نص وثيقة الندوة وربطها بنصوص الوثائق الصادرة عن المؤسسات المصطلحية الدولية، بل وبالمدونة المصطلحية العربية، نكاد نلمس ضعف الحصيلة التي انتهت إليها، إذ كان يفضل أن تُعَدَّ العدةُ وتُجمَعَ مصادرُ العمل عربية ودولية قبل انعقاد الندوة، للخروج بحصيلة أشمل وأدق.

أما ندوة عمان (1993) التي عقدت تحت

عنوان (منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته) فقد كرست ما جـــاء في وثيقة ندوة الرباط، على الرغم من هدف انعقادهـــا المنصوص عليه في العنوان. فما بين العـــامين (1981و 1993) تطورت موضوعات علم المصطلح تطورا كبيرا نظريا وتطبيقيا وتقنيا (حاسوبيا)، مما استوجب معـــه النظر الى هذه المرحلة بعين الاعتبار. بيد أن ذلـــك لم يحدث على الوجه المطلوب، فيما نلمسه من تكـــرار واجترار لمبادئ الندوة الأولى، والنص على توجـــهات عامة لاخلاف فيها، والتلميح على استحياء الى أهميـــة موضوعات علم المصطلح بدلا من الغوص فيها.

[1.2.2] ملابسات النظرية العامة بـــالمكتب (التقييس والتوحيد المصطلحيان: مثالا)

من بين أكثر موضوعـــات النظريـــة العامـــة اضطرابا في أدبيات العمل المصطلحي بـــالمكتب، وفي العمل المصطلحي العربي عامـــة، مفـــهوم التقييـــس وعلاقته الإشكالية بالتوحيد المصطلحي الذي يقـــوم عليه الهدف من إنشاء مكتب تنسيق التعريب.

[1.1.2.2] تعريف التقييس

يرجع مفهوم التقييس في بعض أصوله الى معنى القياس في اللغة والمنطق (analogy)، فالمصطلحان مـــن مادة (ق ي س)، نقول قاس الشئ يقيسه قياســـا إذا قدره على مثاله، والقياس : تقدير الشئ بالشـــئ أو رد الشئ الى نظيره، والمقياس: المقدار ، وما قيس به(11).

وعند أهل الأصول، يعرفه الشريف الجرجـــاني (816هـــ) بأنه: ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه؛ عنـــد وجود تلك الضابطة يوجد هو(12).

وهو عند اللغويين : منهج وضع القواعد للأعم من وسائل البناء والتصريف والتعبير والنحو...الخ مـــن أبواب اللغة، ثم اتباعها فيما لم يسمع أو لم يســـتعمل. فإذا سمع أمر من هذه الأمور يخالف القاعدة فهو شـــاذ لا يصح اتباعه، إذا أخذ بمبدأ القياس المطلق.

من حيث المبدأ، قد يكون هذا التفسير مقبـــولا لغويا أما في البحث المصطلحي فقد تراكمت دلالاتـــه، وأصبح مفهوما تقنيا وإجرائيا يمكن اختبار معطياتـــه حاسوبيا وإحصائيا على درجة عالية من الدقة.

اشتق المصدر (standardization تقييس) والفعـــل (to standardize قيس) مـــن لفظـــة (standard) الـــتي تعني(13):

1) المعيار، أو المقياس، أو القاعدة، أو النمـــط: ومن هذه الأخيرة اشتقت لفظة (تنميـــط) المرادفة للتقييس، مقابلا للمصطلح الفرنسي (normalisation).

2) في حالة كونها صفة (معياري ، قـــاعدي، قياســـي) تعـــني اللفظـــة: الشـــئ أو الموضوع...الخ المتصف بصفات وخصائص نوعية، تتسم بالدقة والمقبولية.

[2.1.2.2] تطور مفهوم التقييس عالميا

منذ نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القـــرن العشرين أصبح لزاما على الدول المصنعـــة والمتقدمـــة تكنولوجيا أن تتفق على مقاييس إنتاج محددة لتســـهيل تبادل السلع وتوحيد أنظمة استغلالها بين الشـــعوب. وقد قاد هذا أيضا الى التفكير في منهج جديد لتســـمية وضبط وتوحيد آلاف الأسماء المعبرة عما ابتكر مـــن (أجهزة، وأدوات، وقوانين...) مما عجل في تأســـيس المنظمة الدولية للتقييس (ايزو)، ولجنتها الفنية (TC 37)

لتقييس المصطلحات، وتحول مصطلح (مواصفات)، التقني أساسا، الى مجال علم المصطلح وعلوم اللسانيات.

يعرف جالينسكي (C H. Galnski)، وهو من بين العاملين في اللجنة المذكورة في المركز الدولي للمعلومات (انفوتيرم)، التقييس في المجالين اللساني والمصطلحي، بأنه: (اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووصفها وترجمتها سواء في لغة الصناعة أو في أي حقل آخر، واعتماد هذه القواعد المحددة في توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها)(14).

من أجل ذلك وضعت اللجنة الفنية مجموعة من مبادئ العمل، أساسا للتقييس والتوحيد المصطلحيين، وهي مواصفات ومقاييس يصلح تطبيقها على كل اللغات. وثمة في الحقيقة العديد من مؤسسات التقييس اللغوي القطرية كمكتب اللغة الفرنسية التابع للحكومة الكندية (OLF)، ومؤسسة التقييس البريطانية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والمجامع اللغوية والعلمية العربية، ومكتب تنسيق التعريب... التي أسست لخدمة لغاتها الخاصة. بيد أن ما يميز المنظمة الدولية للتقييس هو أنها منظمة دولية تسعى الى خدمة مختلف اللغات الإنسانية، من خلال الاتفاق على وسائل عملية لتقليل أوجه الاختلاف بين هذه اللغات في وضع المصطلحات وترجمتها وتدوينها يدويا وحاسوبيا.

[3.1.2.2] أهداف التقييس

يذهب هيلموت فيلبر (H.Felber) الى أن الغرض من التقييس المصطلحي هو تخصيص المفاهيم وتحديد مسمياتها، وتوحيد أنظمتها، وتقليص حدة الاشتراك اللفظي، والتخلص من المترادفات ما أمكن، إضافة الى خلق مصطلحات جديدة عند الضرورة في ضوء المبادئ المصطلحية المتفق عليها(15).

يهدف التقييس في نظر جان سلجير (J.Sager) الى تحقيق المبادئ الأساسية التالية:

أ) **الاقتصاد اللغوي**: يتجلى هذا في تسمية المفاهيم وسك مصطلحاتها اشتقاقا أو تركيبا أو نحتا، كما يتبدى في تعريف وشرح المصطلحات(16).

ب) **دقة التعبير**: ويعتبره ساجير مقياس الصحة الذي يضبط تمثلات المعرفة ومقاصدها، (أي مضامينها). يتحدد مقياس التعبير الدقيق في مظهرين أساسيين هما: دقة المرجع الذي يحيل إليه المصطلح، ودقة العلاقات التركيبية، أي الأشكال اللسانية التركيبية لمصطلح ما، مما يعني تعبير المصطلح عن مفهوم واحد، وتسمية المفهوم بعلامة لسانية واحدة(17).

جـ) **ملاءمة التعبير**: أي ملاءمة المفهوم لحقله الخاص، وقدرة المصطلح على التعبير عن المفهوم الذي يمثله، بدون ترادف أو اشتراك لفظي أو غيرهما مما يؤثر في وحدته(18).

يسري التقييس على كل مراحل العمل المصطلحي بوصفه منهجا اختباريا في ضبط الأعمال المصطلحية، فهو يدخل في مرحلة جرد المصطلحات وجمعها، وفي طرائق تسمية المفاهيم (الاشتقاق،

التركيب، النحت، التعريب، المجاز، الترجمة) وفي ربط المصطلحات بعضها ببعض وفقا لعلاقاتها بأنظمة المفاهيم، وفي تدوين المصطلحات وتوثيقها، وترتيب مداخلها في المعاجم، وفي تعريفها، والإحالة الى أضدادها وترادفاتها، وفي فهرسة المعاجم، وفي علاقات المصطلحات بالمصطلحات المكافئة في اللغات الأخرى، إذا كان العمل المصطلحي متعدد اللغات. ومن الطبيعي أن يقود هذا المنهج الى توحيد المصطلحات بالنسبة الى مسمياتها في سياق المفاهيم التي تعبر عنها، والى توحيد المصطلحات بالنسبة الى المصطلحات الأخرى المنافسة في الحقل ذاته.

[4.1.2.2] مفهوم التقييس وملابساته النظرية في المكتب

يخضع التقييس في مكتب تنسيق التعريب، الذي يختلف تماما عما شرحناه، لمفهومين متداخلين :

[1.4.1.2.2] – المنهجية العلمية: أساسها البنود المحدودة، الصادرة عن ندوتي الرباط (1981) وعمان (1993)، والتي لاتعد مقاييس عمل نهائية بوصفها مجموعة من التوصيات والمقترحات، تفتقر الى شرعية التداول والى إمكانية فرضها على واضعي المصطلحات ومعدّي المعاجم المختصة. لذلك، فإنها تمثل نبراسا باهت الضوء في مراحل معينة من العمل الاصطلاحي (ترجمة اشتقاق، تعريب...) أما في مراحله الأخرى الأكثر أهمية (جرد، جمع، تدوين، توثيق وتصنيف...) فإنها لاتفي بمتطلبات التقييس، خاصة عند اختبارها حاسوبيا.

[2.4.1.2.2] توحيد المصطلحات: غالبا ما ينوب مفهوم التوحيد المصطلحي عن التقييس المصطلحي في أدبيات التعريب في الوطن العربي، ففي مكتب تنسيق التعريب يحل مفهوم التوحيد محل التقييس، مع أنه مرحلة لاحقة للتقييس ونتيجة مطلوبة من نتائجه.

تخضع معاجم المكتب المتخصصة لمراحل عمل متعددة قصد توحيد مصطلحاتها، على النحو التالي:

أ) مرحلة إعداد المخطوط ثلاثي اللغة (انجليزي، فرنسي، عربي)، حيث تكون الإنجليزية لغة المدخل ومنطلقاً للعمل، تعقبها الفرنسية، فالعربية (لغة هدف)، وغالبا ما تكون المصطلحات بلا تعريف أو شرح؛ وعادة ما يذيل المخطوط بفهرسين (أو كشافين) بالفرنسية والعربية.

ب) إرسال المخطوط الى المؤسسات المصطلحية المختصة في الوطن العربي (جامعات، مجامع...) لإبداء الملاحظات عليه.

حـ) عقد ندوة خبراء لدراسة المخطوط في ضوء ما يتوصل المكتب به من ملاحظات، وما تراه الندوة مجديا لمراجعته.

د) رقن المخطوط بعد الالتزام بملاحظات الندوة وإرساله مجددا الى جهات الاختصاص أفرادا ومؤسسات، لتلقي الملاحظات من جديد.

هـ) عقد مؤتمر للتعريب الذي يؤلف لجنات مختصة لدراسة المعجمات المعروضة عليه على هدي من ملاحظات الدول ، ثم المصادقة عليه إذا ما ارتأت اللجان ذلك.

تراجع المعاجم في المراحل المذكورة وفقا للموضوعات التالية:

* دقة تعبير المصطلح عن مسماه.
* حذف أو زيادة مصطلحات تبعا لصلاتها بموضوع المعجم
* محاولة الإبقاء على مقابل عربي واحد للمدخل الأجنبي، وهو ما يسمى في المكتب، عادة، بالمصطلح العربي الموحد.

وقد يقع الخبراء في تمحل ظاهر في اختيارهم المقابل العربي الواحد من بين عدة مقابلات عربية تعبيرا عن وحدة المفهوم في اللغة العربية. وهذا الاختيار مبني على وهم خطير في تصور الخبراء لمفهوم المصطلح الموحد، ذلك أن ما يفعله الخبير معد المعجم وما يقوم به خبراء اللجنة ليس أكثر من عملية تنسيق للمصطلحات الثلاثية اللغة، فما يختارونه سواء كان مقابلا واحدا أو أكثر لايعدو أن يكون مصطلحا منسقا في مسرد منسق لاموحد.

إن كلمة موحد في النظرية المصطلحية تعني تسمية المفهوم بمصطلح واحد وتعبير المصطلح عن مفهوم واحد في الميدان الواحد للغة ما. أما في المعاجم متعددة اللغات، وحتى المقيسة منها، فمن الصعب أن تكون المصطلحات كلها موحدة. فحيثما وضعنا معجما متخصصا متعدد اللغات، يكون الأساس في تخصيص المفاهيم عائدا إلى لغة المدخل، وهي الإنجليزية في معجمات المكتب (الموحدة)، فهي اللغة المصدر، وما عداها لغات هدف، لاتقتضي بالضرورة أن تعبر عن مفهوم المدخل الإنجليزي بعلامة لسانية واحدة، وهذا ما يفسر مطالبة بعض المصطلحيين مكتب تنسيق التعريب بالقيام بعملية قلب للمعجم تصبح فيه المداخل بالعربية تلبية لمفهومي التوحيد والتقييس. يقول في هذا جان ساجير:

" إن مصطلحات أي معجم ينبغي أن تكون بالضرورة معرفة وجلية بوضوح تام، فالمصطلحات المقيسة هي دائما متماثلة، معبرة عن مراجعها (مسمياتها) بنفس العلامات اللسانية الواصفة وبدون مرادفات. في الوقت ذاته فإن المصطلحات الموحدة ، والتي تكون عادة نتيجة من نتائج التقييس المصطلحي، قد يتعذر اطرادها بين اللغات المختلفة، الا أنها ممكنة في اللغات الوطنية أي في اللغة الواحدة الخاصة بكل أمة، وفقط في علاقتها بالاستعمال الخاص، أي بميدان المعجم الذي وردت فيه هذه المصطلحات، وفي الدولة التي تتبناه"(19).

لذلك نرى أن مفهوم التوحيد في معجمات مكتب تنسيق التعريب ليس أكثر من عملية توفيق وتنسيق ومواءمة بين لغتين متعارضتين أصلا احداهما هي اللغة المصدر (اللغة المنتجة) التي تحدد دقة دلالة المصطلح على مسماه ، وثانيتهما اللغة الهدف (اللغة المستهلكة)، اللغة التي تحاول أن تطابق نفسها قهرا على لغة ليست من نسيجها، ومن الطبيعي جدا هنا، ان يحصل الترادف والإشتراك وبعض مظاهر الخلل المعجمي المعروفة.

وقد تنبه أحد الباحثين المصطلحيين العرب هو الاستاذ محمد رشاد الحمزاوي الى خطورة هذا الموضوع في كتابه (المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها) أوضح فيه ضرورة التمييز بين مفهومي التقييس والتوحيد في العمل المصطلحي، في سياق منهجية أعدها لهذا الغرض. وكانت (ندوة

تطوير منهجية وضع المصطلح العـــربي) المنعقـــدة في عمان (1993) قد أخذت برأيه في هـــذا الموضـــوع وأوصت بما يلي:

" اقتراح منهجية لتوحيد المصطلحات تقـــوم على أربعة عناصر هي(20):

1) الاطراد والشيوع
2) يسر التداول (قلة حروف الكلمة الواحدة)
3) الملاءمة (تفرع المصطلح الى ميادين مختلفة)
4) التوليد (كثرة الاشتقاق من المصطلح)."

وقد دعم الباحث المنهجية، التي تأثر بها الى حـد كبير بالمنهجيات المتبعة في المؤسســات المصطلحيــة الدولية وبالتوجهات التي لمسناها عند جـان ســاجير وهلموت فيلبر، بطرائق إحصائية وحاسوبية مكنته من الوصول الى نتائج جيدة، في مجال التقييس والتوحيـد المصطلحين.

[3] النظريـــة المصطلحيـــــة الخاصـــــة (Terminography)

[1.3] النظرية المصطلحية الخاصة : ماهي؟

تعرف النظرية الخاصة لعلم المصطلحات بأنهـــا: النشاط المصطلحي الذي يهدف الى تدوين المفـــاهيم المصطلحية، بما في ذلك مواقع المفاهيم في أنظمتـــها، وتدوين البيانات المصطلحية التي تقدم وصفا مختصـــرا لمفهوم ما أو لمجموعة من العلاقات التي تربـــط بـــين المفهوم والمفاهيم الأخرى. وتتجسد النظرية الخاصـــة لعلم المصطلحات فيما يسمى بمحمل البيانات، كيفمـا كان هذا المحمل: مجذة أو قائمة مصطلحات أو معجما أو قاموسا أو بنكا للمصطلحات أوغير ذلك إن وجـد بكل ما تتطلبه المحامل المصطلحية من مقتضيات الجـود والجمع والتدوين والتعريـــف والتوثيـــق والـــترتيب والتصنيف، والخزن والمعالجة والاستخراج ... الخ التي هي قوام العمل المصطلحي الحديث(21). وســـنعرض هنا لشكلين من الأشكال المعجميـــة المتداولـــة(22)، يطغى عليهما الخلاف في التسمية والمفـــهوم، وهمـــا المعجم والقاموس المختصان:

[2.3] تعريف القاموس والمعجم المختصين

يعرف « القاموس » (Dictionary) في المعجـــم الانجليزي، بأنه:(23)

أ) كتاب يعرض قائمة من الكلمـــات، بنظـــام ألفبائي، مقرونة بتعريفاتها وبطرائق تلفظها، نحو (webster dictionary).

ب) قواميس الترجمة ذات اللغتين أو أكـــثر (أي قاموس بالأنجليزية والألمانية، مثلا).

حـ) كتاب يعنى بالكلمات والتراكيب المتعلقـة بموضوع خاص (أي قاموس بالمصطلحـات الكيميائية، أو المصطلحات الجغرافية).

يقابل القاموس ما نسميه معجما مختصـا (vocabulary) وهو:(24)

أ) قائمة المفردات المتحققة لدى شـــخص مـــا (الرصيد اللفظي لهذا الشخص)

ب) مجموعة خاصة من الكلمات تعبر عن ميـدان خاص (تجارة ، فيزياء،...الخ).

حـ) قائمة كلمات، غالبـــا مـــاتكون ألفبائيـــة الترتيب مقرونة بشروح وتعريفات، أقل ممـــا

هي في القاموس.

يحيل هيلموت فيلبر الى أهمية المعجم المختص أي الـ (vocabulary) في مجال النظرية الخاصة لعلم المصطلحات، باعتبار ان النوع الثاني (أي القواميس) مكيفة مصطلحيا وليس مفهوميا، ومرتبة ألفبائيا، مما جعله يحكم عليها بأنها قواميس ترجمة (translation dictionary)(25). مقابل ذلك فإن المعجم المختص خليق بالعمل المصطلحي لأن مصطلحاته مكيفة مفهوميا، وتتبع نظاما مصنفا وفقا لمنظومات من المفاهيم المعرفة والمعبرة عن مجمل وحدات الحقل العلمي الخاص(26).

أما من حيث أنواع المعاجم فقد يكون المعجم المختص بلغة واحدة أو أكثر، أو يكون بعلم معين أو بقطاع منه، كما يمكن أن يكون ورقيا (مطبوعا) أو (مخطوطا)، أويكون محوسبا موسوما بعدد مصطلحاته وبنوع وحجم بياناته المصطلحية. أخيرا وليس آخرا، قد يكون المعجم ألفبائي الترتيب بدون تصنيف موضوعاتي، أويكون مصنفا وفقا لمنظومات من المفاهيم، وهو أفضل أنواع التأليف المعجمي المختص.

هل ينطبق أي من هذين النمطين على أعمال المكتب المصطلحية شكلا ومضمونا؟ كلا، ذلك أن هذه الأعمال ليست أكثر من مسارد ألفبائية منسقة لاموحدة، لم يتبع مؤلفوها في إعدادها أهم أسس التأليف المعجمي، مما جعلها تفتقر الى العديد من سمات العمل المعجمي المختص.

[3.3] الجمع والتدوين (مثالا) في أعمال المكتب الموحدة

من بين أهم إشكالات معاجم المكتب الموحدة: الجمع العشوائي، الذي يقوم عادة على خطة غير منهجية لاتأخذ في الحسبان جملة حقول الموضوع ومفاهيمها الأساسية والفرعية. إن عدم الاقتداء بالجمع المفاهيمي يؤدي الى طغيان مجال على مجال في متن المعجم، وإلى تداخل حقول الموضوع وتهدم وحدته العلمية، وبروز العديد من المشكلات المصطلحية كالإشتراك والترادف وتشتت المفاهيم . فمن غير المألوف في العمل المصطلحي الحديث أن يقوم فريق العمل بجمع المصطلحات دون صنافة مفاهيم أولية (conceptual nomenclature) تعنى أولا بأول على امتداد مراحل العمل، لمعرفة علاقات المفاهيم فيما بينها من حيث قربها أو بعدها عن مجال الموضوع. إن جمع المصطلحات وفقا لنسق مفاهيمها شرط أساسي من شروط الجمع والتدوين المعجميين، كما أنه خطوة أساسية في عملية التقييس المصطلحي التي تقود الى ضبط المصطلحات في مواقعها ويؤدي تاليا الى توحيدها.

إن خاصية الاتساق الداخلي (internal cohesion) لمختلف ميادين المعجم، وخاصية الترابط المفهومي (conceptual coherence) داخل المعجم، أفقيا وعموديا، شرطان أساسيان من شروط الجمع والتأليف، بهما تصان وحدة المعجم الموضوعية ويحفظ تماسك شبكته المصطلحية(27).

ونظرا لضيق الوقت، سنحاول هنا تقفي خاصية الترابط المفهومي في (المعجم الموحد لمصطلحات التجارة والمحاسبة) الذي أعده مكتب تنسيق التعريب، ويعرضه اليوم على ندوتكم الموقرة للاطلاع والمناقشة. وقد اخترنا لذلك عينة طالعتنا

مصادفة في الصفحات الأولى من المعجم، تخص مفهوم التأمين (assurance، insurance)، لا تختلف عنها النماذج الأخرى في المعجم المذكور.

يعد مفهوم التأمين من المفاهيم العريضة في النظام الاقتصادي الحديث الذي يتسع لمئات المصطلحات، ويتفرع الى مفاهيم عديدة رئيسية وفرعية ، مما لا يلمس كما ونوعا في المعجم الموحد. ذلك أن وحدات المفهوم المصطلحية في المعجم الموحد تفتقر الى الحد الأدنى من مفهوم المنظومة المصطلحية ومعيار النسق، حيث تتوزع هذه الوحدات (50 وحدة) في ثلاثة مواقع من المعجم، على النحو التالي:

- ثلاثة مصطلحات وردت تحت المفهوم (assurance) وتحمل الارقام (538) (539) (540).
- ثلاثة عشر مصطلحا تحت المفهوم (insurance) وهي على التتابع: (4319) الى (4332).

"يمكن ملاحظة الترادف في هذين الموقعين بين (insurance، assurance) مما سبب تكرارا في موقعي المفهوم في مثل :(assurance policy و insurance policy) و assurance company و insurance company) ...الخ

- أربعة وثلاثون مصطلحا تناثرت أشلاؤها المفهومية تحت معظم حروف المعجم: (7034)، (3166)، (7663)، (2951)، (5350)، (4466)، (3332)، (3185)، (3693)، (8415)، (5151)، (5064)، (370) + (1733) + (8757) ← (ترادف في لغة المدخل) (3972)، (8527)، (3433)، (66) + (1343) ← (ترادف في لغة المدخل)، (2567)، (8258)، (7589)، (4790)، (2462)، (5377)، (1516)، (5)، (8048)، (2457)، (6168) ← (ترادف عربي)، (349)، (3507).

يضاف الى هذا التخلخل في وحدات حقل المفهوم، عدم اشتمال الحقل على مصطلحات هامة جدا ووجود مصطلحات أقل أهمية، إذ لو أن معدي المعجم اتبعوا الطريقة المألوفة في العمل المصطلحي بوضع صنافة أولية بالمفاهيم الأساسية، مع إغنائها تدريجيا بالمفاهيم المطلوبة حسب الحاجة والأهداف والمرامي المتوخاة في إعداد المعجم لتمكنوا من تلافي مثل هذه الأخطاء المنهجية.

وإذا ما وضعنا معجمنا الموحد الذي يتضمن (8846 مصطلحا ثلاثي اللغة) وهو عدد ضخم بلاريب في مقارنة مع معجم آخر للدكتور أحمد زكي بدوي (معجم المصطلحات التجارية والتعاونية) (1481 مصطلحا ثلاثي اللغة)(28) أقل بكثير من مصطلحات المعجم الموحد، تبين لدينا أن هذا المعجم المنسوب الى شخص واحد لا الى مؤسسة، يتمتع بمزايا معجمية أفضل من نظيره الموحد. ومن الميزات التي يتمتع بها معجم الدكتور بدوي ولعله الأهم: جمع المصطلحات وتدوينها بحسب أنظمتها المفاهيمية، مما جعل المعجم يتسم بخاصتي الاتساق والترابط المفهوميين. في هذا الضوء وتطبيقا على مفهوم (التأمين) الذي استعرضناه في المعجم الموحد، ترد مصطلحات المفهوم (الثلاثون) في ثلاثة مواقع من المعجم، على النحو التالي:

- مصطلحان اثنان ينتميان الى المفهوم assurance تحت الحرف (A)
- خمسة وعشرون مصطلحا تنتمي الى المفهوم (insurance) وردت اتساقا وعلى التتابع بتقديم المركب (insurance) على ما سواه من المركبات المصطلحية تحت الحرف (I)

(مصطلحات هذا المفهوم تناثرت في المعجم الموحد تحت حروفه كلها تقريبا).

- ثلاث مصطلحات فقط (مجال التشتت) وردت تحت الحرفين (M , C)

يتمتع معجم بدوي كذلك بميزة التعريف المصطلحي التي يخلو منها المعجم الموحد، كما يمتاز بنظام الإحالة، في حالة الترادف في لغة المدخل، وبنظام الترتيب المفاهيمي، الى حد كبير، مما لا يتوافر عليه المعجم الموحد.

[4.3] المبادئ المنهجية المطلوب مراعاتها في أعمال المكتب المصطلحية

تأسيسا على ما ورد من إشكالات، وعلى اتجاهات العمل المصطلحي في المؤسسات الدولية الحديثة، يمكن القول بأن العمل المصطلحي في مكتب تنسيق التعريب يفتقر الى المعايير الوطنية، ومثيلتها الدولية المتبعة في تلك المؤسسات، والتي تعد من بين أهم تمظهرات علم المصطلح الحديث. وقد دفعنا الاطلاع على خطط العمل في بعض المؤسسات المصطلحية الدولية (مكتب اللغة الفرنسية (OLF) التابع للحكومة الكندية بكيبيك، مثالا)(29) الى وضع خطاطة أولية نقترح فيها اتباع المبادئ المنهجية التالية في العمل المصطلحي بالمكتب:

[1.4.3] مبادئ عامة

[1.1.4.3] اختيار موضوع المعجم

ضرورة أن يكون اختيار موضوع المعجم نابعا من خطة محددة ومقيدة زمانا واختصاصا، ذلك أن أسلوب اختيار الموضوعات المعجمية الذي يتبعه المكتب والمقيد، في أغلب الأحوال، بتحقيق رغبات قطرية، دون دراسة ميدانية شاملة لأولويات الاختيار... لا يحقق الرؤية الاستراتيجية المطلوبة في وضع برامج المكتب وأعماله المصطلحية من منظور قومي.

[2.1.4.3] مؤهلات فريق العمل

يعني هذا، أهمية اشتمال فريق العمل المعجمي على خبرات متنوعة في صناعة المعجم وعلم المصطلح الحديث والحاسوبية... ذلك أن انفراد المختصين وحدهم بإعداد المعجم لايكفل لهذا العمل النجاح المطلوب.

[3.1.4.3] أدوات العمل

أي تسلح فريق العمل بالأدوات الكافية والمناسبة للشروع في العمل المعجمي، ومن ذلك: المصادر المطلوبة، ومعايير العمل المناسبة كالأدلة الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس، نحو التوصية رقم (1149) الخاصة بتصميم المعاجم المصنفة المتعددة اللغات، والتوصية رقم (919) في تحضير المعاجم المصنفة، والتوصية المتعلقة بالرموز المستعملة في المعاجم المصنفة.

[2.4.3] مبادئ خاصة

[1.2.4.3] نظام التشجير

يتطلب هذا وضع تصور أولي لموضوعات المعجم الفرعية وفق شجرة الميدان، وعمل صنافة مفاهيم تستكمل تدريجيا خلال مراحل العمل. في هذا الصدد، تجدر الإشارة الى نص توصية (ايزو) على أن لا يزيد عدد مفاهيم المعجم المختص عن (1000) مفهوم، وفي حالة التوسع في عدد المفاهيم يجري

تقسيم الموضوع الى فروع وفق نظام للتشجير، وتحضير المعجم ونشره في شكل مجلدات منفصلة(30). لذلك يصبح وضع صنافة بمفاهيم موضوع المعجم أمرا لا مفر منه إزاء متطلبات الاتساق والتماسك مفاهيميا.

[2.2.4.3] متطلبات الجرد المصطلحي

وهي مرحلة البحث والإنجاز واستقصاء المصطلحات ومعطيات المصطلحات، مما يقتضي تحديد الوحدات المصطلحية وملء المنازل الشاغرة في صنافة المفاهيم التي تغنى وتعدل بحسب تشعب الموضوع وتقدم العمل فيه. يجري العمل في هذه المرحلة في ضوء مقاييس العمل المصطلحي وهي نوعان: مقاييس لسانية وأخرى غير لسانية. وبعد تحديد الوحدات المصطلحية، يقوم فريق العمل بتحديد السمات المفهومية، ويقتضي الأمر هنا المطابقة بين المصطلحات والمفاهيم التي تندرج تحتها لخلق أفضل وضع ممكن من الانسجام بين المفاهيم ومصطلحاتها.

[3.2.4.3] معالجة البيانات المصطلحية

ينبغي أن تخضع هذه المرحلة للخطوات التالية:

أ) الدراسة المفهومية: أي إقامة الروابط بين المفاهيم واستنباط نقاط الالتقاء والاختلاف فيما بينها لتحديد مواقعها من التسلسل بحسب التفريع المطلوب من العام الى الخاص فالأخص، بحيث ينتهي فريق العمل بهذه الخطوة الى تحديد المفاهيم وتعيين مصطلحات كل مفهوم مع تعريفاتها بلغات العمل المطلوبة، أو على الأقل بالعربية منها.

ب) الدراسة اللسانية: وتشمل :

* إقامة الروابط بين مختلف الوحدات المصطلحية (الألفاظ والمفاهيم) والحكم على مدى التلاؤم بينها تقنيا ولسانيا.

* اختيار الوحدات المصطلحية والتأكد من مدى التطابق بينها وبين المفاهيم التي تندرج تحتها. يتطلب اختيار الوحدات الركون الى معايير قبول لسانية، ومصطلحية، ومعايير أخرى سوسيولسانية.

ومن بين معايير القبول اللسانية: تطابق الوحدات مع النظام اللغوي، والقدرة الدلالية للوحدة المصطلحية، وعدم التداخل مع الوحدات. ومن معايير القبول المصطلحية: مطابقة الوحدة للقواعد المصطلحية العلمية والتقنية، ودرجة شيوع الوحدة، واطراد الوحدات في مصادرها. ومن المعايير السوسيولسانية : واضع المصطلح وقوة المصطلح التداولية، ومجال استعماله.

وقد يضطر فريق العمل في هذه المرحلة الى توليد المصطلحات، بابتكار تسمية للمفهوم إما بالاشتقاق من مادة موجودة أصلا، أو بالتركيب، أوبالمجاز أو بالترجمة.

تتوج هذه المرحلة بدمج جذاذات العمل التي كانت بثلاث لغات منفصلة نظريا (في العمل الثلاثي اللغة)، في مجذه واحدة، مما يستدعي الملاحظة والتدقيق.

[4.2.4.3] تدوين المعطيات المصطلحية

بعد مرحلة المعالجة، يتم تدوين المعطيات المصطلحية وفقا لأهداف محددة، منها: استخراج

المعاجم والقوائم والقواميس، أو دفعها الى الحاسوب كجزء من بنك المصطلحات. ولهذا العمل بطاقة بيانات خاصة معروفة تشتمل على لائحة بالعناصر والمعطيات المصطلحية تكثر أو تقل تبعا للغاية من العمل: قوائم، معاجم، مكانز، بنوك مصطلحات...الخ.

[5.2.4.3] إحالة ملفات العمل على ندوة الخبراء

تقوم هذه اللجنة بمراجعة العمل وتدقيقه، في ضوء مقاييس العمل المطلوبة، وهي المرحلة الأخيرة من التدقيق والتقييس قبل عرض المعجم على مؤتمر للتعريب للمصادقة عليه.

[4] خلاصة وتقويم

استعرضنا على امتداد الصفحات السابقة بعضا من أهم المفاهيم المصطلحية النظرية والتطبيقية، فعرفنا بالسائد من موضوعاتها الأساسية وبتقنياتها الإجرائية الخاصة فيما يدعى (بالتيرمينوغرافيا) في أصولها الدولية الحديثة، وفي تجلياتها وإشكالاتها في العمل المصطلحي بمكتب تنسيق التعريب. وقد أسفرت جملة القضايا التي أثرناها والمواقف التي ساءلناها، والبدائل النموذجية التي اقترحناها عن أوجه عديدة من الاضطراب والخصاص تكتنف العمل المصطلحي بالمكتب. وقد قادنا هذا الى الاعتقاد بأن المعاجم الموحدة التي أعدها المكتب والمسلك المنهجي المتعثر الذي يمضي فيه، بحاجة الى إعادة نظر جذرية تقوم على أسس منهجية حديثة. يقتضي هذا التغيير بلاشك، مد يد العون الفعلية الى مكتب تنسيق التعريب ماليا وعلميا واعتباريا، لكي يتمكن من القيام برسالته القومية على أفضل وجه ممكن. في الوقت ذاته، فإن أحدا لا يستطيع التنكر لجهود المكتب أو إغفال دوره في إشاعة الوعي بمفاهيم مصطلحية كانت غائبة قبل تأسيسه، ومن ضمنها: مفاهيم التنسيق والتوحيد والتعريب والمنهج... وما واكبها من بحوث هائلة كما ونوعا استدعت مؤخرا اعتراف الأوساط اللغوية بمختلف قطاعاتها بأهمية موضوعات علم المصطلح الحديث، وبضرورة تدريسه في الجامعات العربية بميدانيه الدولي والعربي.

[5] هوامش

1) أعد فوستر في مجال علم المصطلح أطروحته في الهندسة الكهربائية التي شق بها طريق الريادة الى علم المصطلحات ثم توالت تأليفاته بعد ذلك في النظريتين العامة والخاصة.

ومن بحوثه في هذين الموضوعين:

- Introduction to the General theory of terminology and terminological lexicography, wien/ NewYork: springer, 1979, Part 1: 145 p., Part 2 : 70p.
- The general theory of terminology-aborder field between linguistics, logic, ontology - Information science and the subject fields. linguistics (1973), n° 119 - p.61 - 106.

2) H. Felber,
Terminology Manual; International Information Centre for terminology (Infoterm), Paris, 1984, p. 96 - 97.

3) Felber, op. cit., p. 96 - 97.

4) Idem., Ibid., p.96.

5) Idem, Ibid., p. 12 - 13.

6) مرقون يضم توصيات إيزو، (ترجمة): المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (الأمانة الفنية للجنة العربية) رقم (05) لعلم المصطلح (تونس: المعهد القومي التونسي للمواصفات والملكية الصناعية، ديسمبر/ كانون الأول 1986)

7) الوثيقة الصادرة على الندوة منشورة في عدة أعداد من اللسان العربي، ومنها العدد: 39، يونيو / حزيران 1995)، ص 339 - 341.

8) انظر : أعمال مؤتمر التعريب السابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربية العلمية (الخرطوم: 1994/1/25 - 1994/2/1)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مكتب تنسيق التعريب).

9) اللسان العربي، ع 39، ص 339 - 340.

10) م.ن، ص 341.

11) المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)

" هذا المعنى متضمن في كلمة (analogy) في المعجم الإنجليزي "

12) السيد الشريف الجرجاني، التعريفات (الدار التونسية للنشر، 1971) ص 233.

13) Longman Dictionary
((The Oxford Reference Dictionary (ينظر أيضا

14) CH. Galnski, ISO / TC 37
(Terminology principles and Coordination)
مؤتمر التعاون العربي الدولي في علم المصطلح (أسو، أنوربي، انفوتيرم) (7 - 10 يونيو/حزيران1986).

15) Terminolog Manual, op. cit., p 15

16) Juan Sager,
A practical Course in Terminology processing, Amsterdem, Philadelphia (1990), p.107-109

17) Idem., Ibid; p. 109 - 110.

18) Idem., Ibid; p. 111 - 113.

19) Idem., Ibid; p. 115 - 123, p. 123 - 128.

20) للتوسع في هذا الموضوع انظر:

محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (منشورات دار الغرب الإسلامي: 1986)

21) Felber, H, Terminology Manual, p. 189-190

22) علي القاسمي، المصطلحية (مقدمة في علم المصطلح) (بغداد: دار الحرية، 1989)

في نهاية الكتاب تعريف بمصطلحات علم المصطلح ساهم المؤلف في الندوة العالمية للسانيات (الرباط- 1982) في ترجمتها إلى العربية، ومن بين الأشكال المعجمية الواردة:

1 - الثبت أو الكشاف أو الفهرس (Index)،
يعرف بأنه لائحة طويلة بمصطلحات أو مفاهيم مأخوذة من نص، وعادة ما ترتب ألفبائيا، وتكون أحيانا متبوعة بمرجع يمكن من العثور عليها.

2 - المسرد (Glossary)
وهو قائمة تقدم سردا محدود المصطلحات

تنتمي الى ميدان ما وتكون مصحوبة بمقابلاتها في لغة أو أكثر ولا تحتوي القائمة على تعريفات، وقد يكون المسرد:

أ) ألفبائيا: وتكون مواده مرتبة ألفبائيا ويكون غالبا مصحوبا بإحالات.

ب) مفهوميا: ويكون مرتبا ترتيبا تصنيفيا وغالبا ما يكون مصحوبا بكشاف (أو ثبت).

3 - مخصص (nomenclature)

وتعني قائمة من المصطلحات تربط بينها علاقات دلالية مهيكلة لمجموعة من المفاهيم الخاصة بميدان معين اقترحنا تسميتها بـ (صنافه) لأنها تستند في ترتيب مصطلحاتها الى مفهوم التصنيف والنظام المفاهيمي.

4 - المكنز أو المذخر (Thesaurus) وهو قائمة مهيكلة متكونة من وحدات خاصة بميدان ما يعد بعضها واصفات دلالية مهيكلة تربط بين وحدات هذه القائمة التي تحتوي على قواعد مصطلحية، دورها ترجمة مفاهيم معبر عنها بلغة طبيعية إلى لغة اصطناعية.

5 - المذخر المصطلحية (Terminology file)

وهي قائمة يدوية أو آلية تتكون من حذاذات مصطلحية مرتبة ترتيبا ألفبائيا أو مفهوميا.

6 - بنك المصطلحات (Terminology (data) Bank)

وهو قائمة آلية أحادية اللغة أو متعددها متكونة من مصطلحات مصحوبة بمعلومات مصطلحية وتراجع هذا القائمة الآلية (الالكترونية) بواسطة مطراف، مزودة بمخبرة وبشاشة، وتسمى بحذة آلية كذلك.

23) Longman Dictionary
و Webster Dictionary

24) Idem., Ibid.,

25) Terminology Manual, p.201

26) Idem, Ibid., p.201

27) ليلى المسعودي، عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصصة، اللسان العربي، ع 41 (1996)، ص 92 - 96.

28) أحمد زكي بدوي، المصطلحات التجارية والتعاونية (بيروت: دار النهضة العربية، 1984)

29) Office de langue Française,
(Direction des productions Linguistiques et Terminologiques), Document Synthèse sur la methode de recherche terminologique systématique de l'office de la Langue Française pour le Séminaire du Réseau Internationale de néologie et de terminologie, Québec, Mars (1989).

30) توصيات المنظمة الدولية للتقييس (ايزو ISO): دليل تحضير المعاجم المصنفة، التوصية رقم (919) كانون الثاني / ديسمبر 1969.

[6] مصادر البحث

أولا : مصادر عربية

1) أحمد زكي بدوي ، المصطلحات التجارية والتعاونية (بيروت: دار النهضة العربية، 1984).

2) السيد الشريف الجرجاني، التعريفات (الدار التونسية للنشر، 1971)

3) علي القاسمي، المصطلحية (مقدمة إلى علم المصطلح) بغداد: دار الحرية، 1985)

4) ليلى المسعودي ، عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصصة، اللسان العربي (مكتب تنسيق التعريب)، ع 41 (1996).

5) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط

6) مكتب تنسيق التعريب ، المعجم الموحد لمصطلحات

التجارة والمحاسبة (انجليزي - فرنسي - عربي)، سلسلة المعاجم الموحدة (رقم 10)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1995).

7) مكتب تنسيق التعريب، أعمال مؤتمر التعريب السابع لإقرار مشاريع المعاجم ونظم الكتابة العربية العلمية (الخرطوم : 1994/1/29 - 1994/2/1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

8) مكتب تنسيق التعريب اللسان العربي، ع 39، يونيو / حزيران (1995).

9) المنظمة الدولية للتقييس (توصيات ايزو)، ترجمة: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (الأمانة الفنية للجنة العربية، رقم (05) لعلم المصطلح (تونس:المعهد القومي التونسي للمواصفات والملكية الصناعية : ديسمبر / كانون الأول 1986).

ثانيا : مصادر أجنبية

10) CH. Galnski, ISO / TC 37
(Terminology principles and Coordination)

(مؤتمر التعاون العربي الدولي في علم المصطلح (أسمو، أنوربي، انفوتيرم) (7-10 يونيو/حزيران، 1986)

11) Guy Rondeau,
Introduction a la Terminololie, gaëtan morin, Quebec, Canada (1984).

12) H. Felber,
Terminology Manual, International Information Centre for Terminology (Infoterm), Paris, (1984).

13) Juan Sager,
Apractical Course In Terminology processing, Amsterdem / Philadelphia (1990).

14) Longman Dictionary of contemporary English.

15) Office de Langue Française (Direction des productions Linguistiques et Terminologiques).
Document synthèse sur la methode de recherche terminologique systématique de l'office de la Langue Française pour le séminaire du réseau internationale de Néologie et de Terminologie, Québec, Mars (1989).

16) Rey. A,
Terminologie: Noms et Notions, Collections que suis-je Paris (1979).

17) Wesbster Encyclopedic Dictionary.

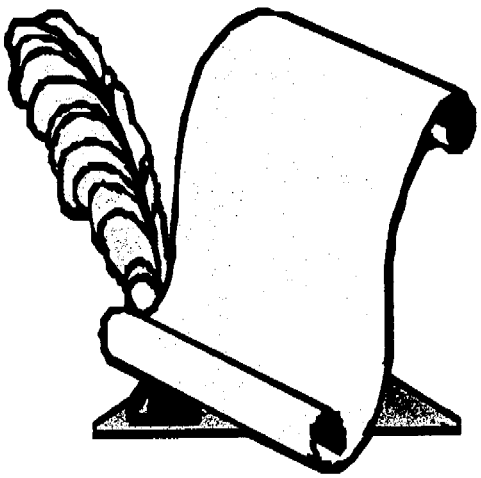

المحور الثاني

بنية المعجم الحديث

* إشكالية الدلالة في المعجمية العربية

د. علي القاسمـــــي

*المادة المصطلحية الحديثة في المعجم المفصل في الأدب

(لمحمـــــد التونجـــي)

د. محمـــد الخطابـــي